

صراع قوى البيئة العالمية الفاعلة وارتداداته الاستراتيجية على الدول

د.يونس مؤيد يونس / كلية العلوم السياسية – جامعة الموصل

م.جاسم محمد طه/ كلية العلوم السياسية – جامعة الموصل

المقدمة :

البيئة الاستراتيجية العالمية هي بيئة متغيرة ومتطورة تتسم بالحراك والمرونة والديناميكية، والدول هي الفاعل الرئيس في هذه البيئة، هذه البيئة تدفع الدول إلى الحفاظ على أهدافها ومصالحها التي تعكس ما تحوزه من قدرات، وإمكانات نسبية، وموارد متاحة، فعندما تتغير القدرات بشكل حاسم لدى طرف ما من أطراف التفاعل فإن باقي الأطراف –وفقاً لتحليل المدرسة الواقعية- يسعون إلى إعادة التوازن من جديد عبر تفعيل سياسات واستراتيجيات جديدة تتناسب مع مستجدات الواقع الدولي وتحولاته، اذ تدرك الأطراف الفاعلة في البيئة العالمية لا يحكمها الا منطق التنافس والصراع الذي يتحول بدوره إلى استراتيجيات واستراتيجيات مضادة؛ لإدامة وجودها في النظام الدولي واحتلال مواقع ومكانات اقليمية وعالمية، وصناعة التغيير في النظام الدولي، وازاحة قوى المحافظة الاستراتيجية التي كان صانعة للنظام الدولي القديم، وهذه الادمية الاستراتيجية يجعل الدول تدخل في تنافس وصراع يتدرج في خطورته يبدأون بتنافس بسيط، ويخربون في سباقات عالية الخطورة ثم ينتهي بهم السياق الاستراتيجي الى حرب معلنة، وما يعكسه هذا التنافس والصراع والحرب من تهديدات للدول الاخرى.

اهمية البحث:

حقبة التنافس هي حقبة يتم فيها تضمين التفاعلات، بين القوى الفاعلة عالمياً بين الولايات المتحدة والصين وروسيا الاتحادية، والقوى الفاعلة في البيئات الاقليمية الفرعية في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، وهي المرحلة التي يتم فيها التأكيد على أفعال المجابهة، وكسب العائد الاستراتيجي بين المنافسة والصراع، ونتائج وتداعيات هذا الصراع لاينحصر بين القوى المنافسة والصراع بل له ارتدادات وتهديدات امنية واقتصادية وسياسية وعسكرية وصحية على الدول الاخرى.

اشكالية البحث:

الدول تحاول جاهدة الحفاظ على وجودها في البيئة الاستراتيجية العالمية وان تكون بمنأى عن التعرض لأية تهديدات امنية واقتصادية وصحية متأتية من صراع القوى الفاعلة العالمية والاقليمية لكن الترابطية العالمية والاعتماد المتبادل يقود الى ان الدول ستكون منكشفة استراتيجياً ولايمكن النأي بنفسها عن المنافسة والصراع وارتداداته الاستراتيجية.

فرضية البحث:

تتعرض الدول لتهديدات وارتدادات المنافسة والصراع والحرب بين القوى الفاعلة عالميًا وإقليميًا.

منهج البحث:

لغرض الإجابة على إشكالية البحث وفرضيته والتحقق من صحته فسيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على التهديدات الاستراتيجية المهمة على الدول؛ نتيجة المنافسة والصراع بين القوى الفاعلة في البيئة الاستراتيجية العالمية.

هيكلية البحث:

سيتم تقسيم البحث إلى محاور عدة تضمنت مقدمة وخاتمة يتضمن أبرز الاستنتاجات تناول الأول صراع القوى المحافظة والتعديلية في البيئة الاستراتيجية العالمية، ودرس الثاني تهديدات الثورة التكنولوجية – السيرانية على أمن الدول، وتضمن الثالث التهديد البيولوجي ترسانة ردعية وسلاح لتعطيل الدول، وكشف الرابع تهديد امدادات الطاقة بين الاحتواء والتحول نحو البدائل، وتناول الخامس تهديد الأمن الغذائي الناشئ وأثره في عدم استقرار الدول.

المحور الأول: صراع القوى المحافظة والتعديلية في البيئة الاستراتيجية العالمية

حقبة التنافس والصراع بين القوى الفاعلة في البيئة الاستراتيجية تتضمن التفاعلات في المجالات المختلفة العسكرية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، وهي المرحلة التي يتم فيها التأكيد على أفعال المجابهة، وكسب المواقع المستندة على الوارد -العائد- الاستراتيجي، وهذا الصراع والمنافسة هما العاملان الحاسمان في كل من الاصطفافات العالمية والإقليمية، وهذا التنافس بين القوى الكبرى هو ظاهرة تبرز في مناطق الصراع، ويمكن أن يحدث في العديد من المجالات التي تنطوي على مصالح استراتيجية؛ لأن إدراك المصلحة الاستراتيجية يؤدي دورًا مهمًا وبارزًا في صياغة وتشكيل مراكز القوى الكبرى، وفي هذا السياق، فإن تصورات القوى الكبرى للمصالح الاستراتيجية، وسلوكها وأفعالها ضد بعضها البعض، تعزز فرضية أن مرحلة التنافس والصراع يمكن أن تمهد الطريق إلى نزاعات على درجة من القسوة والتطرف^١.

والسياسة الدولية ليست سوى صراع لأجل القوة المتنوعة، وتوازن القوى؛ نتيجة حتمية لهذا الصراع الذي تسعى عبره الدول في إطار البيئة الاستراتيجية العالمية، والصراع لأجل القوة المتنوعة تتوالد عنها تهديدات مستمرة لاتنعكس على الأطراف المباشرة في الصراع بل لها ارتدادات استراتيجية على بقية الدول.

^١ مركز حرمون للدراسات المعاصرة، صراع القوى الكبرى واستراتيجية الشراكة في الشرق الأوسط، ترجمة علي كمخ، اسطنبول، ٢٠٢٠/٨/٢٦، شبكة المعلومات الدولية-انترنت - <https://www.harmon.org>.

والنظام الدولي يولد نتيجة الكسب الاستراتيجي في الحروب العالمية التي تحظى به القوى المنتصرة، فهي التي تقرر شكل النظام الدولي، وكيفية توزيع مغانم الفوز؛ لذلك برزت النزعة الليبرالية الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لبناء النظام الدولي، وهذه النزعة تقوم وفق رؤية ان النظام الدولي يكون مرتكزاً حول نظام الأمن الجماعي الذي تتحرك في إطاره الدول ذات السيادة معاً لدعم نظام سلامة الأراضي، والتجارة الحرة، والتقرير الذاتي للمصير الوطني، واستمرار انتشار الديمقراطية الليبرالية^١، فقامت السياسة الأمريكية منذ ١٩٤٥ على تأمين مصالحها عبر اداء دور القائد العالمي تتحمل اعباءه مقابل منافع هائلة باختلاف توجهات الادارات الأمريكية بين الجمهوريين والديمقراطيين الدائمة لتأسيس نظام دولي قامت اركانه على امتلاك القوة وانشاء التحالفات ودعمها وتمتين نظام اقتصادي مفتوح^٢.

وصاغت وثائق الامن القومي الأمريكية وفق المنطق الواقعي بانها تواجه منافسة مستمرة في جميع المنافسات التي نتعرض لها في المناطق المختلفة، وحددت الوثيقة الاخيرة المخاطر التي تواجهها في شعب ثلاث القوتان التعديليتان، روسيا الاتحادية والصين على المستوى العالمي، والدولتان المارقتان إيران وكوريا الشمالية على المستوى الاقليمي، وكارتيلات الجماعات الارهابية والجريمة المنظمة التي تسعى لبث الفوضى في كل أرجاء هذا النظام^٣.

وما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية؛ نتيجة منطقية لنظرية استقرار الهيمنة التي تقوم على وجود قوى واحدة مهيمنة في النظام الدولي تؤدي دور الضامن للاستقرار الاقتصادي والسياسي عبر وضع القواعد الدولية التي تسهل التبادل المنظم بين الدول ومعاقبة المخالفين، لكن هذه الهيمنة لاتدوم؛ لأنه وفقاً لنظرية جورج مودلسكي ووليام طومسون تقول ان القوى العظمى تتابعت منذ عام ١٥٠٠ على التحكم في النظام العالمي وفق نظرية دورانية لصعود هذه القوى وانحدارها التي لا بد من توافر شروط في كل منها ابرزها التفوق العسكري والاقتصادي فتبدأ كل دورة من دورات هذا التحكم بحرب عالمية يفرض المنتصر في نهاية هذا الحرب شكلاً جديداً للنظام العالمي، والقوى المهيمنة عليه وتستمر هذا الدورة لنحو مئة عام، وباعتماد هذه النظرية ومطابقتها مع زمننا نجد ان العالم قد اكمل اربع دورات كاملة وتشرف الخامسة على الافول، اذ دخلنا مرحلة محملة باحتمالات تغييرية في العلاقات وموازين القوى الدولية هذه المرحلة مرحلة صراع وتنافس وحرب؛ لان القوى التعديلية لن تستمر في قبول وضعها الحالي وفقاً لنظرية توازن القوى وستعمل

^١ جون ايكينري، نهاية النظام الدولي الليبرالي، ترجمة جلال خشب، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول، ٢٠٢١/٦/٢٥، ص ١٠.

^٢ لورد حبش، الهيمنة في العلاقات الدولية: مراجعة للمفهوم في ضوء الحالة الأمريكية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد ٤٨، ٢٠٢١، ص ٣١.

^٣ المصدر نفسه، ص ٣٢.

على تغيير النظام الدولي في ظل الطبيعة الفوضوية للبنية الدولية وسيجعل غياب النظام الذي يضمه المهيمن امر مستحيلاً^١.

إن نظرية كينث إورغانسكي في تحول القوة هي واحدة من النظريات التي تفسر التنافس والصراع الدولي على سيادة العالم بين القوة الفاعلة لتعظيم إمكاناتها وقدراتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية للانتقال من دور أدنى في بنية النظام الدولي إلى دور أعلى يمكنها من الاستمرار في تحقيق مصالحها وتعظيمها ومن أداء دور مؤثر في السياسات العالمية^٢، ووفقاً للباحث جون ميرشايمر تنزع القوى الفاعلة غير الراضية نحو تغيير وتعديل توازن القوة لصالحها سلباً أو حرياً؛ لان القوة النسبية للدولة في مقابل الدول الاخرى هي الضمانة الاولى لبقاء الدول، ولذلك تقف القوة التعديلية على طرف نقيض من قوى الوضع الراهن التي تسعى الى الحفاظ على توازن القوة الحالي لان يصب في صالحها بما يعمل على الحفاظ على مكانتها المهيمنة على المنافسين المحتملين^٣، وعلى هذا النحو ينظر الى تصرف القوى التعديلية على انه سلوك غير شرعي وعمل خارج القواعد التي تحكم النظام الدولي بناءً عليه تتكشف التفاعلات بين القوتين القائمة والتعديلية في أربع خطوات سيؤدي تكرارها إلى زعزعة الاستقرار الدولي هي^٤:

١- عدم الاعتراف من القوى الراحنة بالقوى التعديلية بانها مؤهلة لنيل الحقوق والمسؤوليات التي تحدد دور هوية القوة الرئيسة في المجتمع الدولي؛ ومن شأن ذلك أن يولد أشكالاً من انعدام الأمن الاجتماعي.

٢- تجربة عدم الاحترام: يعد الباحث راينهارد وولف ذلك هو إنكار غير مبرر للترتبة الاجتماعية، وهجوم رمزي على إدراك ذات ما مكانتها في المجتمع؛ فبعد تستشعر القوة الصاعدة ذلك، تُعلن مقاومتها الخضوع.

٣- التماثل أو الأمانة: يكون للقوى الراحنة خياران في الاستجابة لمطالب الاعتراف؛ يتمثل الأول في تأكيد عضوية القوى التعديلية من دون عوائق، ويصبحان طرفين متماثلين، أما الثاني، فيتمثل في استمرار

^١ لورد حبش، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣؛ خيرالدين عبدالرحمن، العرب وتصاعد خيار القوة الناعمة، مجلة الفصيل، دار الفصيل الثقافية، السعودية، العدد ٤٣٥-٤٣٦، ٢٠١١، ص ١٧؛ محمد حمشي، الفواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد ١٠، ٢٠١٧، ص ١٨٦، ص ١٨٨.

^٢ نيروز غانم واحمد قاسم حسين، التغييرات في بنية النظام الدولي وانعكاساتها على الثورات العربية، مجلة سياسات عربية، المركز العرب للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد ٣، ٢٠١٣، ص ٦٩.

^٣ منير موسى ابو رحمة واسية قوراري، موقف ايران كقوة تعديلية في ميزان القوى الجديد في الشرق الاوسط، مجلة الدراسات الايرانية، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، السعودية، العدد ١١، ٢٠٢٠، ص ٣١.

^٤ كمال بوناب، النضال من اجل الاعتراف في العلاقات الدولية: القوى الراحنة والتعديلية والصاعدة، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد ٤١، ٢٠١٩، ص ١٧٥.

إنكار مطالب الاعتراف الأمر الذي يدفع القوى التعديلية نحو المواجهة والقيام بأفعال غير متوقعة، مثل افتعال الأزمات الدولية، أو يسرع من امتلاكه القدرات العسكرية المثالية، ويشارك في مناورات عسكرية عالية المستوى لجذب الانتباه؛ ليتحولون الى قوى متهورة وخطرة؛ وهنا يبرز مسار الأمننة كردة فعل من قوى الوضع القائم.

ونشرت مجلة فورين أفيرز الامريكية تحليلاً للباحث والتر راسيل ميد تناول فيه عودة منافسات الجغرافيا السياسية^١، وهذا مرتبط بحالات فراغ القوى الاقليمية والدولية الامر الذي يدفع القوى التعديلية -الصين- في الاقليم الباسفيكي وافريقيا، ولن تقل بالنفوذ الحالي للولايات المتحدة في آسيا، ولديها قناعة القيام بدور قيادي في الشؤون العالمية، و-روسيا الاتحادية- في اوربا وآسيا الوسطى، وإعادة تجميع أكبر قدر من دول الاتحاد السوفيتي، واخرها الحرب على اوكرانيا ، و-ايران في الشرق الاوسط، والوضع الإقليمي الراهن في الشرق الاوسط تود إيران أن تستبدله للوصول الى المهيمن الاقليمي^٢.

وبناء على ما سبق يرفض الليبراليون التراجع والتخلي عن الهيمنة الليبرالية ولو بمقدار محدود، حيث يدعو الباحث الليبرالي "جون إيكينيري" الولايات المتحدة الامريكية لبناء نظام مفتوح ومتعدد الأطراف عبر استعادة المشروع الليبرالي الدولي عن طريق التحالف مع الدول الديمقراطية الرائدة ذات التوجه الليبرالي^٣.

ومن شأن الانجازات التي تحققت في مجال مأسسة العلاقات الدولية في العقود الاخيرة ان تؤكد صدقية افتراضات الليبراليين لاسيما مفهوم الاعتماد المتبادل كلما زاد ارتباط الدول بعضها ببعض الآخر، واعتماد بعضها على بعض، زادت نزعتها الى التعاون، وادت عمليات الصراع بين القوى في هذه النظام الى تكاليف باهظة نتيجة التهديدات الناجمة عن هذا الصراع، وهذه الحالية تنطوي على خاصيتين رئيسيتين هما: الحساسية والانكشاف، أي حساسية الدول للتغيرات المقصودة التي تحدثها دول في مجالات معينة، وانكشاف الدول امام الاضطرابات الطارئة التي تحدث في دول او بين دول معينة^٤.

^١ والتر راسيل ميد، القوى التعديلية: عودة منافسات الجغرافيا السياسية في العلاقات الدولية، عرض: طارق راشد، مجلة السياسية الدولية، ٢٥/٥/٢٠١٤، شبكة المعلومات الدولية-انترنت - <http://www.siyassa.org.eg>.

^٢ منير موسى ابو رحمة واسية قوراري، مصدر سبق ذكره، ص ٣١؛ الينا سابونينا، عودة تدريجية: فرص روسيا في تغيير موازين القوة بالشرق الاوسط، اتجاهات الاحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، العدد ٩، ٢٠١٥، ص ٧١-٧٣.

^٣ تشارلز كوبشان، التوضع الحكيم: استراتيجية امريكية مقترحة للموازنة بين العزلة والانفتاح، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، ٢٤/٢/٢٠٢١، شبكة المعلومات الدولية-انترنت - <https://futureuae.com>.

^٤ محمد حمشي، نظريات العلاقات الدولية وجائحة كورونا: انبذة معتقة في قنات جديدة ونبذ لما يعتق، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد ٥٠، ٢٠٢١، ص ٢١.

ونتيجة هذا الصراع بين القوى المحافظة والقوى التعديلية يجعل من البيئة الاستراتيجية العالمية مليئة بالتهديدات الذي لا ينعكس على اطراف الصراع المباشرة، بل ينعكس بشكل تهديدات امنية واقتصادية وصحية على الدول الاخرى في البيئات الاستراتيجية الفرعية والتي البعض منها هي دول فاشلة ما يفرض عليها ازمة وجود في النظام الدولي.

المحور الثاني: تهديدات الثورة التكنولوجية – السيبرانية على أمن الدول

يشير الباحث ألفن توفلر في كتابه "تحول السلطة: بين العنف والثروة والمعرفة" إلى أن: "الصراع الدولي اليوم يدور حول المعرفة، ويكون ميدانه عقول البشر وما تحتويه من معلومات ومعارف".. ويرى الباحثين أن: "قضايا التكنولوجيا تحتل مكانة رئيسة في التنافس الدولي"، لاسيما بين الولايات المتحدة وبقية القوى الكبرى، فاصبحنا أمام بيئة تكنولوجية عالمية معقدة، ودشنت عصرًا جديدًا أسفرت فيه عن ميزات الفاعلة، وخصوصيتها في صياغة نظرية جديدة للقوة وأثر ذلك أمنياً وعسكرياً، ليصبح العنف والتهديد بين الأطراف الفاعلة دولياً مقيداً بالتكنولوجيات المتاحة لهم^١.

إن العالم اليوم خرج من الأنماط التقليدية للصراع، ليدخل ضمن منطق الصراع المعولم،-الصراع في ظل عالم مفتوح النهايات- عالم يمكن في أي لحظة أن تنتصر قوى صغيرة فيه على قوى كبرى؛ نتيجة القيود على استخدام القوى الكبرى عناصر قوتها او نتيجة الكفاية والملاءمة في استخدام القوة الصغرى لعناصر القوة الموجودة، وخصوصاً أن عالم الأسلحة التي تستخدم في صراع القوى صارت تتجه لتعتمد على الثورة التكنولوجية المعلوماتية وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، والدبلوماسية، وتأليب الرأي العام وغيرها^٢.

ونتيجة التطور المذهل في تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجية الحيوية، وتكنولوجيا المعلومات بدأ التنظير لمقاربات ما بعد الانسانية التي ترى ان الوضع الانساني يستبعد ما كان يتم عده طويلاً طبيعة بشرية، بحيث يصعب التمييز ما هو انساني، وان المعلومات هي جوهر الانظمة الذكية بينما الهيئة او المادة هي مجرد حامل لتلك المعلومات الأمر الذي يعني التركيز على الوظيفة اكثر من الشكل، أي تحسين الخصائص البشرية عبر الابتكارات الحيوية والتقنية^٣.

^١ خالد خميس السحاني، الابعاد التكنولوجية في العلاقات الدولية الامريكية الروسية، مجلة السياسة الدولية، ٢٠٢١/٣/٣١، شبكة المعلومات الدولية-انترنت - <http://www.siyassa.org.eg>.

^٢ خضر عباس عطوان وعلي حسن نيسان، تحولات القوة واتجاهات الصراع في النظام الدولي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٤٧٢، ٢٠١٨، ص ١٣٠.

^٣ فاطمة الزهراء عبدالفتاح، مداخل التوازن بين الابتكار التكنولوجي والهوية الوطنية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد ٢١٥، ٢٠١٩، ص ٢٤٨.

فاتجه العالم نحو سباق تسلح في ظل التطور التكنولوجي الذي يجعل مستوى ونوع الأسلحة التي تُصنع قادرة على التأثير في كل الوجود الإنساني؛ كون الحروب لم تعد فقط في مجال أسلحة الدمار الشامل، إنما التكنولوجيا أصبحت قادرة على شل الحياة الاجتماعية، وإنهاء الحياة بكل مظاهرها، دون الحاجة إلى دخول حروب مباشرة، وأكثر الوسائل القابلة للاستخدام هي التأثير في عقد الاتصالات، والتحكم بالمعلومات، وضرب أنظمة القيادة والسيطرة التابعة للخصوم^١، لذلك شهدت ميادين التسلح تطوراً متراكماً من ناحية الكم والنوع، مدفوعاً بالتطور التكنولوجي، وما يسببه من تغير في آليات ووسائل الاشتباك الميداني في مسارح العمليات العسكرية، وثمة اعتقاد لدى معظم الخبراء الاستراتيجيين أن التقنية هي العامل الأبرز في تصنيف قوة القوى الفاعلة في البيئة الاستراتيجية، ومن ثم حسم الموقف سياسياً، وإن اختلفت طبيعة الاشتباك، ووسائل التعبير عن تناقض المصالح، وعد التعبير عن تناقض الإرادات بين الدول يبتعد كثيراً عن الحرب المباشرة مع تركيز الدول على ضرورة تحسين قدراتها الدفاعية والهجومية، لردع الخصم وللاستعداد لكل السيناريوهات التي تفرضها متطلبات البقاء والتمكين للدول، وبناءً على ذلك تتعرض الدول لحوادث متكررة لمنشأتها الحيوية دون الانزلاق نحو هاوية الاشتباك المباشر، وهذا نوع من الصراع المختلط الذي تنتوع فيه أدوات الاشتباك يتطلب نوع من التكنولوجيا المتقدمة^٢.

والتسارع في الطفرات التكنولوجية، أدى لظهور النهج الجديد، والمتغير من الأبعاد العسكرية، عنوانه الرئيس امتلاك تقنيات الجيل الخامس والسادس للحرب، وتقنيات الإفلات من الرادارات الحديثة، والتوجيه الدقيق لاسيما مع انتشار الأنشطة العسكرية ضمن ما يُعرف في (حروب الظل وصراعات المنطقة الرمادية)، والعمليات الهجينة التي يتم تنفيذها عبر الأفق وغيرها من النشاطات التي لا تقوم بها الدول فحسب، بل المجموعات والفواعل من غير الدول^٣.

فكون الساحة السيبرانية ساحة الصراع بين الاطراف الاقليمية والدولية الفاعلة، وامتلاك الدول الاخرى لهذه الساحة؛ لتحقيق مصالحها القومية، فالحرب السيبرانية^٤، اصبحت جزءاً من هذا الصراع لاسيما بعد لجوء

^١ خضر عباس عطوان وعلي حسن نيسان، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠.

^٢ بلال العضايبة، كيف تحسم التكنولوجيا العسكرية الحروب قبل بدايتها، مركز strategics think tank، ٢٠١٩/١١/٢، شبكة المعلومات الدولية-انترنت-<https://strategiecs.com>.

^٣ صالح المعاينة، الاتجاهات العالمية لمستقبل القوة العسكرية، مركز strategics think tank، ٢٠٢١/١٢/٢٨، شبكة المعلومات الدولية-انترنت-<https://strategiecs.com>.

^٤ الحرب السيبرانية: هي هجمات غير قابلة للتنبؤ وحرب الكترونية غير متماثل ولا توجد بها قواعد ذاتية يمكن للأفراد ان يشنوا هجوماً او حروباً على الدول الصغرى والكبرى وفق ضربات ضد أنظمة التحكم الصناعية، عبر استغلال الثغرات في الدفاعات الضخمة للبلدان والشركات، والتلاعب غير المرئي بتوجهات الرأي العام باستخدام أدوات رقمية مثل الاعلانات المستهدفة والتسجيلات ومقاطع الفيديو التي يمكن صناعتها عبر الذكاء الاصطناعي، وهي حرب ادت لزيادة الخوف وعدم اليقين والشك

الكيانات دون الدولة الى تنفيذ مخططاتها الاجرامية والارهابية^١، لاسيما بعد ان أصبحت المصالح القومية ترتبط بالبنية التحتية الحيوية عرضة لخطر الهجوم، وجعل الفضاء السيبراني تلك المصالح مرتبطة ببعضها البعض في بيئة عمل واحدة، ومن ثم فإن أي هجوم على إحدى تلك المصالح يكون سبباً لحدوث عدم توازن استراتيجي ومهدداً خطيراً للأمن القومي، وهذا ما دفع العديد من الدول إلى إدخال الأمن السيبراني ضمن استراتيجيتها للأمن القومي، وجعلت الدول تسارع إلى تبني تغييرات في استراتيجيتها الامنية بإدراج القوة السيبرانية كمحدد رئيس لمدى قوة الدولة، وقدرتها على حسم النزاعات لصالحها^٢.

ومن المشاريع التي تعمل عليها الشركات العالمية اليوم في مجال التكنولوجيا هي انترنت الفضاء باستخدام الاقمار الصناعية التي تختلف عن الاقمار الصناعية التقليدية المخصصة للبث التلفزيوني والاذاعي من حيث قربها بصورة اكبر الى الارض، وتغطيتها مساحات محددة من الارض لكن بسرعة نقل للبيانات بصورة اكبر ما يتطلب انتاج مئات الاقمار الصناعية الفضائية للإنترنت، وهنا تصبح الدول اما تهديدات اوسع هي^٣:

١- **فقدان سيادة الدول على إنترنت الفضاء:** نتيجة عجز الدول في كثير من الأحيان إغلاق بعض المواقع التي ترى فيها تهديداً لسيادتها، لاسيما عندما يلجأ الأفراد إلى برامج الاخفاء VPN للتهرب من القيود التي تفرضها الدول على حركتهم عبر الإنترنت؛ فإن الأمر سيكون أكثر خطورة وصعوبة في ظل إنترنت الفضاء.

٢- **فقدان السيطرة على قطاع الاتصالات:** ليصبح بإمكان الأفراد الحصول على الإنترنت مباشرة عبر الأقمار الصناعية دون الحاجة إلى وجود محطات أرضية تتولى عملية استقبال إشارة البث الفضائي، وإعادة إرسالها أرضياً؛ لتصبح الدول لا تستطيع فرض سيطرتها على إنترنت الفضاء، أو حتى تنظيم عملية استقبال وإرسال البث، بل قد تفقد الدولة جزءاً كبيراً من سيطرتها على قطاع الاتصالات بصورة عامة.

بالأمن السيبراني لاسيما عندما يتولى مسؤوليته قطاعات خاصة. عمرو عبدالعاطي، التطورات التكنولوجية ومستقبل الحروب، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد ٢١٥، ٢٠١٩، ص ٢٣.

^١ ابو الفضل الاسنوي، سباق القوة في عالم العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد ٢١٥، ٢٠١٩، ص ١٠.

^٢ اسماعيل زروقة، الفضاء السيبراني والتحول في مفاهيم القوة والصراع، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد ١، ٢٠١٩، ص ١٠٢٥.

^٣ ايهاب خليفة، دول بلا سيادة: ماذا لو انتشرت شبكة انترنت الفضاء في عام ٢٠٢٢، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، ٢٠/١٢/٢٠٢١، شبكة المعلومات الدولية-انترنت - <https://futureuae.com>.

٣- **انكشاف استراتيجي اكبر للدول:** مع توجه الدول نحو عمليات الرقمنة، والتحول نحو الخدمات الذكية سواء كانت حكومية أو خاصة؛ تصبح الدولة ومواطنيها أصبحوا أكثر انكشافاً لدى هذه الشركات التي تقدم خدمات إنترنت الفضاء، وتمتلك كثيراً من البيانات والمعلومات التي تستطيع من خلالها تهديد الأمن القومي للدول.

وبناءً على ما سبق اوضحت الدولة مستهدفة مهما كانت درجة قوتها في منطقة رمادية-لاسلم ولاحرب- نتيجة الآتي^١:

١- كسر لاحتكار الدولة للصراع والحرب عبر نقل الحرب إلى عمق الدولة مباشرة، وضرب أهداف حيوية دون مواجهة ظاهرة.

٢- غياب الصفة المباشرة لشخص التهديد، واختباؤه وراء شخصيات وهمية، أو روبوتات تُدار بنحو لاسلكي أو عبر الأقمار الصناعية وشبكات الإنترنت.

٣- الإرهاب والترويع تكتيك رئيس لهزيمة الدولة المستهدفة عبر تعميق الخلاف والسلم الوطني، واستخدام أبناء ضالي من الوطن لطحن مجتمعهم، وجيش الدولة المستهدفة.

المحور الثالث: التهديد البيولوجي ترسانة ردعية وسلاح لتعطيل الدول

العلم يتقدم بدرجة لا يمكن التنبؤ بالمخاطر الناتجة عن هذا التطور مع ظهور تقنيات النانو، فبدأت المختبرات العالمية فهماً أدق للأنظمة البيولوجية في المستويات كافة في ظل وجود برامج سرية بيولوجية وتراشق للتهم بين الدول الكبرى؛ ليتم توظيفها في اطار الصراع بين القوى الفاعلة في النظام الدولي التي ترغب في احتلال مكانة دولية او اقليمية في البيئة الاستراتيجية^٢.

وتمثل مدرسة كوبنهاغن أحد أبرز المدارس التي نقدت الأطروحات الأمنية الكلاسيكية، ووسعت مجالات الأمن، بحيث لا يقتصر فقط على الجانب العسكري، بل يتعداه إلى مجالات أخرى، فالتحديات البيولوجية لاسيما التي هي من صنع القوى الفاعلة في النظام الدولي لتعظيم نفوذها وسيطرتها، يكون عبر استخدام القوة بكل أشكالها، قادت الى انتاج اسلحة بيولوجية، هذا المتغير غير المرئي عابرا للحدود القومية تحدي للنظام

^١ غادة محمد عامر، تطور الصراع الدولي وفق التقدم التكنولوجي وظهور الحروب اللامتماثلة: الحروب غير النمطية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٠، ص ١٦.

^٢ محمد الزهراوي، تأثير جائحة كورونا على النظام العالمي: قراءة في المتغيرات الدولية والاقليمية المحتملة، journal of the geopolitics and geostrategic intelligence، العدد ١، ٢٠٢٠، ص ١١٣.

الدولي، وادرج ضمن التهديدات الامنية والبايولوجية التي تواجه الدولة بفعل المنافسة والصراع^١، وهذا التهديد للأمن القومي للدول يكون عبر الزيادات في معدلات المرضى والوفيات يشكل ضغطاً على الصحة العامة، وتهديد للدول؛ ليتسبب ذلك في عدم استقرار سياسي، وركود اقتصادي، فسرعة انتشارها، وحجم الخسائر البشرية الناجمة عنها تُشكل تحدياً وجودياً للبشرية جمعاء، لاسيما في حال عدم التوصل إلى لقاح أو علاج آمن لتلك الأمراض والأوبئة، فهذا يعد تهديداً للأمن الصحي العالمي^٢.

فالتحديات والاسلحة البايولوجية تعد أقوى أسلحة الدمار الشامل فتكاً وتدميراً؛ لسهولة تصنيعها عبر وقت قصير، وبإمكانات مادية وتكنولوجية بسيطة، ويمكن استخدامها دون الوصول الى الفاعل سواء أكان بواسطة مخبرات الدول أم بواسطة الجماعات الإرهابية؛ لأن تأثيرها لا يظهر إلا بعد فترة حضانة معينة يكون الفاعل الحقيقي قد اختفي تماماً اثناءها قبل أن يتم اكتشاف أمره، وذكر كتاب منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي أن هناك ٣٩ نوعاً يمكن استخدامه كتهديد بايولوجي^٣.

وتتضمن الأسلحة البيولوجية كائنات حية دقيقة ذاتية التكاثر -بما فيها البكتيريا والفيروسات والفطريات والريكتسيا- تنتشر عمدًا لتسبب المرض أو الموت للإنسان أو الحيوان، وتشمل أيضًا عوامل غير حية وغير ذاتية التكاثر تفرزها الكائنات الحية أو تنتج صناعيًا لتكون مشابهة للعوامل التي تُفرزها الكائنات الحية لتقود حروب غير تقليدية في المستقبل^٤.

انتشرت سرديات الحرب البيولوجية؛ نتيجة ظهور الأوبئة المتكررة، وحالة عدم اليقين والخوف الذي يصحبها، وادل على ظهور الاتجاهات التآمرية عبر ان الالمان انشؤوا انفلونزا الاسبانية عام ١٩١٨، كسلاح بايولوجي، وان الولايات المتحدة الامريكية انشئت الايدز في مختبراتها في الثمانينات من القرن العشرين، وتكرر الامر مع انتشار الايبولا في افريقيا في التسعينيات من القرن العشرين، والساسر

^١ احمد قاسم حسين، النظام الدولي وجائحة كورونا: سجل تأثير الوبئة في العلاقات الدولية، مجلة سياسات عربية، المركز العرب للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد ٥٠، ٢٠٢١، ص ٤١.

^٢ سهيلة هادي، تداعيات ازمة كورونا واستراتيجيات مواجهتها، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٠، ص ١٠.

^٣ السيد رافت العابد، الحرب البيولوجية الانتقائية: من خلفها، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول، ٢٠١٧/١١/٢٨، ص ١٠.

^٤ محبوب الزويري، الوبئة وتحديات الامن الوطني في الدولة الحديثة: كوفيد -١٩ أنموذجاً، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠٢١/٨/١٩، شبكة المعلومات الدولية -انترنت- <https://studies.aljazeera.net>.

في جنوب شرق آسيا عام ٢٠٠٢، وكذلك الحال لكوفيد-١٩ عد بانه سلاح بايولوجي انشأته حكومات احدى القوى الفاعلة المتصارعة والمنافسة في النظام الدولي^١.

وابرز مثال على ذلك حينما ظهرت جائحة كوفيد-١٩ في مدينة ووهان الصينية عام ٢٠١٩، تصاعدت وتيرة التوترات بين الصين والولايات المتحدة الامريكية وحلفائها حول سبب الفايروس في مؤشر واضح على سيطرة الطابع الصراعي على هذه العلاقات، واصدرت إدارة الرئيس الامريكي السابق دونالد ترامب تقرير استراتيجي موسوم "النهج الاستراتيجي الأمريكي في التعامل مع جمهورية الصين الشعبية، تضمن معلومات تفيد بأن الصين تسعى إلى تغيير النظام الدولي بما يتماشى مع مصالح وإيديولوجية الحزب الشيوعي الصيني"، وفي المقابل فإن مسئولين صينيين حذروا من مغبة اندلاع حرب باردة جديدة مع الولايات المتحدة، اذ أعلن وانغ يي وزير الخارجية الصيني في ايار عام ٢٠٢٠ أن "بلاده والولايات المتحدة على حافة حرب باردة جديدة، قائلًا: أن الولايات المتحدة أصيبت بفيروس سياسي يجبر المسؤولين هناك على مهاجمة الصين باستمرار"، إشارة للانتقادات التي وجهتها الولايات المتحدة لكيفية تعامل الصين مع الجائحة^٢.

اذ تم التعامل مع كوفيد-١٩ بعده تهديدًا امنيًا وتكررت عبارة حالة حرب في خطابات قادة دول العالم على عده العدو الخفي كأخطر تهديد صحي عبر جيل كامل؛ تعبيرًا عن الابعاد غير التقليدية، والتوسع في التهديدات الامنية، ونقل الشعور للجماهير لقبول الاجراءات الاستثنائية للبقاء على قيد الحياة خشية عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الناجم عن هذا التهديد، وهذا يذكرنا بمجتمع المخاطرة العالمي للباحث اورليش بيك الذي يركز على المخاطر التي تتعرض لها الدول والمجتمعات؛ نتيجة عمليات التحديث السريع والعولمة^٣.

لذلك تطلبت التحولات التي فرضها جائحة كوفيد-١٩ أن تعترف الدول بالأخطار المحدقة بالطبيعة المتعددة للأمن القومي، وترابطه مع الأمن الدولي، اذ يجب معالجة كليهما بشكل كُلي، وألا يطرح أي حل نفسه بمعزل عن الآخر، ولا يعني ذلك أن الدول لم تكن تُدرك طبيعة الأمن القومي إلا أن ما أحدثه هو الكشف عن

^١ مصطفى ربيع، الجائحة الصامتة: ملامح صاعدة لثقافة الوبئة في افريقيا جنوب الصحراء، دراسات خاصة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، العدد ١٠، ٢٠٢٠، ص ١٦.

^٢ يوسف جمعة الحداد، كورونا والحرب الباردة الجديدة: صراع المصالح والنفوذ، مجلة درع الوطن، الامارات العربية المتحدة، العدد ٥٨٤، ٢٠٢٠، ص ٥٥.

^٣ محمد عبدالله يونس، كيف ترسم المفاهيم المتداولة ملامح عالم ما بعد كورونا، دراسات خاصة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، العدد ٢، ٢٠٢٠، ص ٩-١٠.

العديد من الثغرات في أنظمة الأمن الصحي، والبنى التحتية الحيوية في جميع أنحاء العالم، وهشاشة الميكانيزمات المتبعة لاحتواء الأخطار المحيطة والمهددة لهذه الأبعاد^١.

وبناء على ما سبق تشكل الاسلحة البايولوجية تهديداً للأمن الوطني والقومي والدولي عبر^٢:

١. **تهديد الأمن الإنساني:** إذ أن الارتفاع المتزايد في أعداد الوفيات والإصابات في جميع دول العالم يضع المجتمع الدولي أمام كارثة إنسانية؛ لاسيما مع صعوبة التوصل إلى لقاح أو علاج آمن لهذا التهديدات في المدى القريب.

٣. **تهديد الأمن الاجتماعي:** عبر فقدان الافراد لوظائفهم في العديد من دول العالم في ظل عدم وجود تأمين الدعم والرعاية المطلوبة، وتراجع مستوى الخدمات المقدمة للأفراد في بعض الدول فكل هذا قد يؤدي إلى حالة من الغضب التي قد تتطور إلى حركة احتجاجية تهدد الأمن والاستقرار المجتمعي.

٣. **تهديد الأمن الجماعي الدولي:** عبر هشاشة منظومة الأمن الجماعي الدولي؛ نتيجة عن عدم قدرتها على التصدي للتهديدات غير التقليدية التي تواجه العالم او عدم السيطرة عليها في بعض الاحيان، وتصادم وتيرة الخلافات بين الدول الكبرى حول مسؤولية انتشار التهديدات.

٤. **تهديد الامن الاقتصادي:** عبر الخسائر الاقتصادية في القطاعات الداخلية والعابرة للدول وهذا على مستوى القوى الفاعلة اقتصادياً في النظام الدولي، فكيف الحال للدول الفاشلة في هذا النظام التي تعاني ازمة شرعية ومشروعية في ذات الوقت.

المحور الرابع: تهديد امدادات الطاقة بين الاحتواء والتحول نحو البدائل

ان مصادر الطاقة التقليدية –النفط والغاز الطبيعي- اثبت اهميتها في ميزان الطاقة العالمي، وتأثيراتها في العلاقات الاقتصادية الدولية كسلعة استراتيجية لا بدل لها من حيث المواصفات النادرة، والاستعمالات المتعددة، فضلاً عن اهمية هذه المصادر ترتبط بمتغيرات الطلب العالمي، وبمعدلات النمو الاقتصادي للدول الصناعية لاسيما الدول المتقدمة التي تتعامل مع متغير الطاقة على انه اهم الابعاد الاقتصادية في بناء

^١ محبوب الزويري، مصدر سبق ذكره.

^٢ اشرف العيسوي، وباء كوفيد ١٩ كيف سيعيد صياغة مفاهيم وسياسات الأمن الوطني، مركز تريندر للبحوث والدراسات، ٢٠٢٠/٤/١٦، شبكة المعلومات الدولية-انترنت-<https://trendsresearch.org>، سهيلة هادي، ازمة كوفيد ١٩: الانعكاسات واستراتيجيات المواجهة، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، الجزائر، العدد ٢، ٢٠٢١، ص ٨١-٨٥؛ محمد بوبوش، تداعيات ازمة كورونا على مستقبل قضايا النظام الدولي، مجلة حمورابي للدراسات، بغداد، العدد ٣٣-٣٤، ٢٠٢٠، ص ٥١-٥٤.

استراتيجياتها الجديدة اتجاه دول العالم؛ لذلك تحاول القوى الفاعلة في البيئة الاستراتيجية زيادة قدراتها التنافسية في السيطرة على شبكات الانتاج والتوزيع والنقل للطاقة^١.

فالتعامل مع امن الطاقة كمتغير رئيس لقوة الدولة، وكأداة حاسمة لفرض النفوذ في ظل ان الطاقة احتلت مكانة بارزة في المناقشات الدولية، وارتبطت سياسات الهيمنة السياسية، وفرض النفوذ للقوى الدولية بأمن الطاقة، اذ ان الدول المهيمنة في العالم تضع استقرار الطاقة كأولوية في سياستها الخارجية، وعامل مهم في تأمين قوتها، ومن ثم محاولة السيطرة المستمرة على مناطق انتاج المواد الخام بآليات وادوات متنوعة؛ لذلك تتصاعد العلاقة بين حالي التنافس والصراع وفرض الهيمنة والنفوذ وبين الموارد^٢.

وتؤثر مصادر الطاقة كمورد استراتيجي مهم على السياسة الخارجية لكل من الدول المستوردة والمصدرة لها، اذ يؤثر ما تملكه الدول من قدرات قومية على سياساتها الخارجية عبر دور القدرات الشاملة للدولة في تحديد دور ومكانة الدولة في النظام الدولي، فضلاً عن تأثيرها على الصراع والتعاون الدوليين، وتشير خارطة توزيع مصادر الطاقة عالمياً الى ان النسبة الاعظم من مصادر الطاقة تتركز في عدد محدود من الدول في الخليج، واسيا الوسطى، وامريكا اللاتينية، وافريقيا، وروسيا، في حين لا يكفي الانتاج المحلي الاستهلاك في العدد الاكبر من دول العالم، لاسيما ان هناك خلل كبير بين هيكل وبنية النظام الدولي في توزيع مصادر الطاقة، فالدول الكبرى والمهيمنة في النظام الدولي باستثناء روسيا الاتحادية تعاني من نقص كبير في مصادر الطاقة، ما يجعلها تعتمد على الخارج لتأمين متطلبات الاستهلاك المحلي من هذا المورد الاستراتيجي^٣.

وفي هذا الاطار يتم تفسير مفهوم امن الطاقة من قبل مجموعات الدول المختلفة وفقاً لمصالحها الحيوية، اذ تهتم الدول المستوردة للطاقة بإمدادات طاقة طويلة الاجل وأمنة، وبأسعار منخفضة، أما الدول المصدرة فان أمن الطاقة يعني ضمان استقرار امدادات الطاقة بأسعار مرتفعة ، ودعم كفاءة قطاع النفط والغاز في اقتصادها من اجل استخدام العوائد المالية والاقتصادية لبناء قاعدة اقتصادية حديثة^٤، ومن ثم يعد امن الطاقة

^١ نهلة اسماعيل ابراهيم، اثر متغير الطاقة على التنافس الامريكي الروسي في اوربا، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٦٢، ٢٠٢١، ص ٤١٧.

^٢ سوزي رشاد، أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي، مجلة كلية الساسة والاقتصاد، العدد ١٣، جامعة ٦ اكتوبر، مصر، ٢٠٢٠، ص ١٢٢.

^٣ خديجة عرفة محمد، امن الطاقة واثاره الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ٢٠١٤، ص ٥.

^٤ Mukhammadsidiqov , M.,&Turaev, A, The Influence Of The Energy Factor On Modern International Relations. The American Journal of Political Science Law and Criminology,2020, 2(12) p.p,5,15.

بمثابة حماية مصالح الطاقة الحيوية للمجتمع والفرد والدولة من التهديدات الخارجية والداخلية السياسية والاقتصادية التي يتعرض لها الامداد للطاقة المستدامة للاقتصاد^١.

وترتبط امدادات الطاقة بمجموعة من التهديدات والمحددات التي تجعل الدول تتبنى سياسات وادوات مختلفة على الصعيدين القومي والدولي وتتمثل تلك التهديدات المحددات في الاتي^٢:

١- تهديدات الهجمات الارهابية على مصادر الطاقة عبر استهداف البنى التحتية للطاقة في الدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعي؛ لاستهداف الدول المستهلكة الكبرى للطاقة، مثال ذلك الاعتداء الاخير الذي حصل على منشآت الطاقة السعودية عام ٢٠٢٢.

٢- التحديات المتعلقة بالشركات العالمية للنفط التي تحد من قدرتها وفعاليتها في الدول المنتجة ومن ضمنها التهديدات الامنية، فضلاً عن التقلبات السياسية التي تهدد عقود استثمار تلك الشركات النفطية.

٣- القيود على امدادات الطاقة التي تشمل قيود لأسباب قهرية؛ نتيجة نضوب مصدر الطاقة، فضلاً عن قيود الصادرات بالاتفاق بين الدول المنتجة لتقليل العرض.

تبنّت شركة "روسنفت" الروسية في أكتوبر ٢٠١٧ تقسيم أوراسيا الكبرى إلى ثلاث مناطق رئيسة تبعاً لمناطق استهلاك الطاقة وإنتاجها؛ بحيث تضم الأولى أوروبا بما في ذلك تركيا، وتشمل الثانية آسيا والمحيط الهادئ بما في ذلك الهند. وبين كليهما توجد ثلاث مناطق رئيسية منتجة للطاقة، هي: روسيا-القطب الشمالي، وبحر قزوين، والشرق الأوسط. ومن المثير للاهتمام أن المناطق الثلاث لا تنفصل عن بعضها بعضاً، بل تُعد كتلة واحدة متجاورة جغرافياً، ويتقاطع عددٌ من الصراعات الأكثر تأجّباً في العالم المعاصر مع الخط الفاصل بين مناطق إنتاج الطاقة واستهلاكها؛ ومنها: (شرق أوكرانيا، وشمال العراق، وسوريا، وأفغانستان، وكوريا الشمالية). وبطبيعة الحال، لم ينشأ ذلك من فراغ أو في فراغ؛ فقد باتت تلك المناطق "جوائز قيمة" في النضال العالمي على موارد الطاقة^٣.

وبما أن روسيا الاتحادية من الدول المنتجة الكبرى للنفط والغاز، فالحرب الروسية على اوكرانيا صابت صناعتها النفطية، بعد تنفيذ الولايات المتحدة والدول الأوروبية تهديداتهم بالعقوبات على النظام المالي والصادرات البترولية الروسية مادي إلى إرباك الأسواق، بدءاً من ارتفاع الأسعار، التي اقتربت من ١١٥ دولار للبرميل الواحد، وقد يستمر ارتفاعها يومياً في ظل استمرارية الاشتباكات العسكرية لمدة طويلة. كما

^١ Harris.s., Global and regional orders and the changing geopolitics of energy . Australian Journal of International Affairs ,2010, 64(2), pp.166-185.

^٢ سوزي رشاد، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠.

^٣ حسين سليمان، التعقيدات الاقتصادية للامزمة الاوكرانية والعقوبات على روسيا، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢٢/٣/١، شبكة المعلومات الدولية-انترنت-<https://acpss.ahram.org.eg>.

ستؤثر الحرب على استمرار عمليات شركات النفط الغربية في القطاع البترولي الروسي من حيث إمكانية استمرار العمل في الحقول الروسية بمشاركة الشركات الروسية، وصعوبة حصول الصناعة الروسية على المكنائن وقطع الغيار اللازمة، ما يؤدي بدوره إلى تباطؤ تطوير القطاع، وتراجع الخطط التنموية له، بمعنى إمكانية انخفاض الطاقة الإنتاجية أو التصديرية مستقبلاً، فضلاً عن الخسائر المتوقعة لإيقاف خطوط تصدير الغاز، سيقود الى هزة كبيرة في أسعار الغاز العالمية، وزيادة أسعاره، وستمتد انعكاسات هذا إلى ارتفاع سعر الغاز، ومن ثم زيادة أسعار المواد الصناعية والبتروكيماوية التي تستوردها الأسواق الأجنبية، كما أن ارتفاع سعر الغاز أو ارتفاع تجارته سيؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على المنتجات البترولية وحتى الفحم الحجري^١.

المحور الخامس: تهديد الامن الغذائي الناشئ واثره في عدم استقرار الدول

ان التنافس والصراع يحملان أزمات متعددة لا يتوقف تأثيرها على القوى الفاعلة في البيئة الاستراتيجية العالمية، بل يتعداها لتطال الدول التي تربطها استراتيجيات شراكات ومصالح مع الدول المتحاربة، وفي ظل طبيعة النظام العالمي المعولم والتشبيك الحاصل فيه على المستويات الاقتصادية، السياسية، التكنولوجية، وحركة التجارة والمواصلات، أصبح فيها العالم، أشبه بسوق كبير تهاوت فيه الحدود بين الدول، وتراجع دور الدولة لصالح السوق والشركة، في سياق يستبد فيه الاستهلاك بنمط العيش الراهن، ما جعل من الاقتصاد والعقوبات الاقتصادية آلية واستراتيجية بديلة للردع، والذي فضلت الولايات المتحدة الأمريكية والغرب ضد القوى التي لاتسير في مسارها سواء أكان عبر الحرب المباشرة وما تحمله من تأثيرات جيوسياسية واقتصادية، أم بصورة غير مباشرة وفق استراتيجية الردع الاقتصادي بالعقوبات والعزل، فإنها جميعاً تحمل انعكاسات سلبية على النظام العالمي لاسيما الأمن الغذائي^٢.

يعرف الامن الغذائي بانه قدرة المجتمع على توفير الاحتياجات الرئيسة من الغذاء لمواطنيه وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام عبر انتاج السلع الغذائية محلياً وتوفير حصيلة كافة من عائدات الصادرات لاستخدامها في استيراد ما يلزم لسد النقص في الانتاج الغذائي بدون أي تعهدات او ضغوطات أيّاً كان نوعها^٣. ولقد تطور مفهوم الامن الغذائي على مدار عقود الاخيرة ليركز على توافر وانتاج الغذاء ليتوسع تدريجياً ليشمل امكانية الحصول على الغذاء الجسدي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وبعده تطور لكيفية

^١ وليد خدوري، حرب اوكرانيا: اثار على الاقتصادات الدولية، صحيفة الشرق الاوسط، الرياض، ٢٠٢٢/٢/٢٥، شبكة المعلومات الدولية-انترنت- <https://aawsat.com>.

^٢ يحيى عالم، حرب روسيا على اوكرانيا وانعكاساتها على العالم العربي ٢، موقع الجزيرة، الدوحة، ٢٠٢٢/٣/١٣، شبكة المعلومات الدولية -انترنت- <https://www.aljazeera.net>.

^٣ يوسف معمر وبقنيش عثمان، مساعي تحقيق الامن الغذائي المستدام بالجزائر ورهاناته في ظل تداعيات تحرير التجارة الدولية، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، جامعة باتنة ١ الحاج لخضر، الجزائر، العدد ١٣، ٢٠١٨، ص ١٧٨.

استخدامه واخيرا ليشمل استقرار هذه الابعاد وهو ما حدد في اعلان روما بشأن الامن الغذائي عام ١٩٩٦ لأبعاده الرئيسية هي مدى توافرها وامكانية الوصول اليها واستخدامها مع التركيز على الرفاه التغذوي^١.

ان موضوع الأمن الغذائي هو مسألة تهم أي دولة من دول العالم، حيث أن الأمن الغذائي لا يقتصر على رصد كمية الغذاء التي يتلقاها الفرد، أو عدد السعرات الحرارية، بل يتعلق أيضا بنوعية الغذاء المتوفرة، فالشعوب التي تتوافر لها كميات معينة من الغذاء ويؤمن لها قدر كاف من السعرات الحرارية ليست بالضرورة آمنة غذائيا. كما تجدر الإشارة إلى أن الأمن الغذائي يختلف عن العديد من المفاهيم اللصيقة به كالحق في الغذاء، فالأمن الغذائي يشكل هدفا من أهداف الدولة الأساسية وبعدا من أبعاد الأمن القومي الذي يمكن أن تضعه الحكومة وتعمل على تحقيقه، في حين أن الحق في الغذاء هو حق من حقوق الإنسان^٢.

وإن مهمة الأمن الغذائي هي مهمة مركبة تقع مسؤوليتها الأولى على الدولة التي يتعين عليها تهيئة البيئة المواتية، فضلاً عن القطاع الخاص والمجتمع المدني، التي ينبغي للحكومات أن تتعاون معها تعاون لتحقيقه، لكن نجد تدهور مستويات تحقيق الأمن الغذائي في معظم الدول التي تعاني شعوبها من انعدام الحد الأدنى لمستويات الأمن الغذائي؛ لغياب الإرادة السياسية الجدية في التعامل مع مشكلة الغذاء، مع عدم تفعيل الآليات اللازمة لتحقيقه، فضلاً عن عدم تقاسم الدولة لمسؤولية توفير الغذاء مع مختلف القطاعات الأخرى ممثلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ لأن تحقيقه في دولة ما من شأنه أن يعزز بعداً من أبعاد الأمن الإنساني الذي يجعل من الإنسان محور اهتمامه^٣.

وتعتمد الدول في تحقيق أمنها الغذائي الى ثلاث طرق تقليدية هي: الإنتاج المحلي، الذي يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي، والواردات الغذائية التجارية، والمعونة الغذائية الدولية، وعلى مدى العقد الماضي، شهدت عدد من الدول تحويل للنظام الغذائي يؤثران على الأمن الغذائي، الأول: المعروف بالتحول الغذائي الذي يستند الى استهلاك الأغذية التي تحتوي على نسبة عالية من الألياف مثل الحبوب، والبقول، والفواكه والخضار، إلى ما يسمى الحماية العصرية، التي تتميز بنسب أكبر من الدهون المشبعة، والسكر، والأغذية المصنعة، وتيسر هذا التحول الغذائي عبر التحول الثاني، المعروف بالانتقال إلى السوبر ماركت أو النظام الغذائي الثالث والمشارك، الذي ينطوي على الانتقال إلى السوبر ماركت على التحول من إنتاج وتصنيع الأغذية في وحدات صغيرة يباع إنتاجها إلى صغار تجار التجزئة في أسواق الجملة، إلى نظام يتكون من

^١ قادري حسين، سبل تحقيق الامن الغذائي المستدام، مجل الباحث للدراسات الاكاديمية، جامعة باتنة ١ الحاج لخضر، الجزائر، العدد ١، ٢٠٢١، ص ٥٦١.

^٢ هاجر خلافة، الامن الغذائي بين اشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات، مجلة دفاثر المتوسط، مخبر التنمية المستدامة والحكم الراشد، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، العدد ١، ٢٠١٥، ص ٣١.

^٣ هاجر خلافة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.

منافذ بيع بالتجزئة أكبر تتعامل مع تجار جملة متخصصين ومنتجي مواد غذائية متعاقد معهم^١، فضلاً عن ان بعض الدول غير آمنة غذائياً نتيجة التصحر، وندرة المياه، والتغيرات المناخية، وعدم الاستقرار السياسي اثر بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الزراعية وعلى استدامتها^٢، ونتيجة ذلك ادى الدول الاعتماد على استيراد الغذاء وتأثرها بالتغيرات العالمية في أسعارها؛ ليجعل من التنافس والصراع بين القوى الفاعلة في النظام الدولي يؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على الأمن الغذائي^٣.

وتتنوع الأسباب وراء ارتفاع أسعار الغذاء؛ نتيجة اندماج العديد من الديناميكيات الهيكلية في جانب العرض، بما في ذلك تباطؤ في إنتاجية الحبوب على الصعيد العالمي، ومخزونات الحبوب غير الكافية على مستوى العالم، والقيود التجارية أو الحظر على تصدير المنتجات الزراعية الرئيسية، وتحويل الأراضي الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي، وارتفاع تكلفة النفط، والنفقات المرتفعة الناجمة عن الأسمدة والطاقة، والاستثمار القائم على المضاربة في السلع، وتزايد سكان العالم، وتغير أنماط الاستهلاك في العالم النامي^٤، كما قامت بعض الدول وجزء من تركيزها الاستراتيجي على الأمن الغذائي حيازة الأراضي الزراعية الأجنبية على عد أنهم يستطيعون خلق نتائج مربحة للجانبين تعود بالنفع على البلدان المضيفة لهذه المشروعات في الوقت نفسه تحقق فيه عائدات للمستثمر، الا ان الواقع يؤكد النفع بسيط وغير مجدي^٥، فضلاً عن تأثير الاضطرابات والتوترات السياسية العالمية على موضوع الأمن الغذائي تستخدمه بعض الدول كورقة رابحة للضغط على دول أخرى، فضلاً عن احتكار الدول العظمى لمعظم فائض الإنتاج الزراعي والغذائي والذي تستطيع استخدامه كسلاح لخدمة أغراضها متى ما أرادت، لخدمة أهدافها ومصالحها الخاصة^٦.

^١ كارين سيفيرت واخرون الامن الغذائي والتحول الى السوبر ماركت في الشرق الاوسط-دراسة لحالتين، في مجموعة باحثين، الامن الغذائي والسيادة الغذائية في الشرق الاوسط، مركز الدراسات الولية والاقليمية، جامعة جورجتان، قطر، ٢٠١٣، ص ٣٣.

^٢ لمزيد من التفاصيل ينظر: يوسف بن يزه، محددات ومهددات الامن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة باتنة ١ الحاج لخضر، الجزائر، العدد ٣٨، ٢٠١٨، ص ٢٢-٢٦.

^٣ صقر النور، تحديات السيادة الغذائية في العالم العربي: مصر نموذجاً، سلسلة الاقتصاد البديل، دار بدائل للنشر، مصر، ص ٥-٦.

^٤ مهران كامروا وزهرة بابر، الامن الغذائي والسيادة الغذائية في الشرق الاوسط، مركز الدراسات الولية والاقليمية، جامعة جورجتان، قطر، ٢٠١٣، ص ١٣.

^٥ ماري ان تيترو واخرون، الربح للجانبين مقابل الخسارة للجانبين: الاستثمارات في الزراعة الخارجية كاستراتيجية أمن الغذائي، في مجموعة باحثين، الامن الغذائي والسيادة الغذائية في الشرق الاوسط، مركز الدراسات الولية والاقليمية، جامعة جورجتان، قطر، ٢٠١٣، ص ٣٦.

^٦ هاجر خلافة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

فعلى سبيل المثال تحول القمح تحول إلى أداة هيمنة وبسط النفوذ من قبل الدول المنتجة والمصدرة لا سيما إزاء الدول المستهدفة إخضاعها التي تعاني في الغالب من أزمات غذائية وسياسية طاحنة، تجعلها مادة سهلة الهضم والابتلاع من القوى الكبرى المنتجة للسلاح الأخضر في العالم، إذ تمتلك تلك القوى الكبرى النصيب الأكبر من خريطة القمح عالمياً، وتوظفه لتحقيق أجندات خارجية عبر إخضاع الدول النامية إلى إملاءاتها وشروطها التوسعية، بما يهدد سيادة واستقلالية تلك البلدان التي تجد نفسها في مأزق خطير، بين مطرقة تلبية احتياجات شعوبها من القمح، وسندان الرضوخ لسياسات الدول المصدرة.

اذ عملت الولايات المتحدة على توظيف القمح منذ ثمانينات القرن العشرين سلاح صراع وحرب يمكن استخدامه وقت الأزمات بما يحقق أهداف الأجندة الأمريكية، ويحافظ على مصالحها العالمية، وفي الماضي كانت الولايات المتحدة تقوم بإلقاء فائض القمح لديها في البحر لترتفع قيمته السعرية في السوق أو تقايضه بسلع استراتيجية مثل النفط والغاز والفوسفات، غير أن تلك المعادلة لم ترق القوى المنافسة الأخرى، فكان التفكير في إعادة تشكيل خريطة القمح العالمية مرة أخرى، ومن هنا قررت روسيا الاتحادية خوض حرب قمح صامتة مع الولايات المتحدة، لتتفوق روسيا الاتحادية على الولايات المتحدة عبر سلاح القمح^١.

ولقد كشفت الحرب الروسية الأوكرانية الاختلالات التي ستخلفها على الدول التي تعاني عدم استقلالها ذاتياً في مسألة القمح كما هو الحال مع باقي المجالات ما يجعلها رهينة خيارات لا تسهم في صياغتها، بل إنها في ظل الشروط الراهنة وطبيعة الأسس التي تركز عليها سياسات هذه الدول، وافتقادها للشرعية وللمشروع الوطني الديمقراطي، ولسلطة القانون، واليات الحوكمة الرشيدة، ستبقى عاجزة عن تحقيق أبسط المتطلبات التي تحول بين شعوب منطقة غنية بثرواتها ومساحاتها الجغرافية، وبين هزات اجتماعية قد تكون بسبب الرغيف والقمح وغلاء الأسعار، وإذا كان الوضع كذلك، فكيف بانخراطها الفعال بما يحمي مصالح دولها وشعوبها في سياقات دولية مشتبكة^٢.

الخاتمة :

تعيش الدول في عالم معولم مترابط ومتشابك المصالح وهي إحدى الركائز التي قام عليها النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وازداد في التعقيد منذ عقدين من الزمن في ظل تطورات الحياة، وبعد هذه الرحلة العلمية توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات هي :

^١ عماد عنان، القمح.. سلاح نفوذ وهيمنة وأداة دبلوماسية ناجعة، موقع نون بوست، ٢٨/٣/٢٠٢٢، شبكة المعلومات الدولية- انترنيت- <https://www.noonpost.com>.

^٢ يحيى عالم، مصدر سبق ذكره.

- ١- التنافس والصراع بين القوى المحافظة والتعديلية في النظام الدولي مستمر وهذه من طبيعة الحياة؛ كون القوى التعديلية هي القوى التي لا ترضى بالنظام القائم وهي غير قانعة بموقعها في هذا النظام سواء أكانت قوى صغرى ام متوسطة ام كبرى.
- ٢- الدول لا تستطيع الحصول على الاكتفاء الذاتي؛ نتيجة دخولنا في عالم التخصص الدقيق ليجعل من التنافس والصراع بين القوى الفاعلة فيه ينعكس بتهديدات مختلفة المجالات على الدول التي ليس علاقة مباشرة بالتنافس والصراع؛ نتيجة وجودها في عالم السيطرة والبحث عن القوة.
- ٣- التطورات التكنولوجية انتجت لها اجيال جديدة للتنافس والصراع وتغيير في ميادين الاشتباك ليجعل من الدول في حالة حرب مستمرة وان كانت الاوضاع طبيعية.
- ٤- دخول انواع جديدة من الاسلحة في البيئة الاستراتيجية العالمية لتهدد البشرية جمعاء ووجود الدول في النظام الدولي؛ نتيجة العمل الدؤوب من قبل القوى الفاعلة في البيئة الاستراتيجية.